

توصيات السياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع عشر لمجموعة الكومسيك للعمل التجاري

عقدت مجموعة الكومسيك للعمل التجاري بنجاح اجتماعها التاسع عشر في 4 أكتوبر 2022، في شكل افتراضي فقط، تحت شعار "زيادة تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". خلال الاجتماع، أجرت مجموعة الكومسيك للعمل التجاري مداولات بشأن توصيات السياسات المتعلقة بتحسين تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. في ضوء النتائج الرئيسية للتقرير والمداولات المكتفة خلال الاجتماع التاسع عشر، توصلت مجموعة العمل إلى توصيات السياسات التالية:

توصية السياسة الأولى: تشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والقضاء على الطابع غير الرسمي من بين جملة أمور منها؛ تقليل وقت التسجيل وكلفته وتخفيف الأعباء الإدارية.

الأساس المنطقي: يمثل النشاط غير الرسمي الذي تقوم به الشركات الصغيرة والمتوسطة SMES مشكلة كبيرة في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية. بالنظر إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة SMES هي محرك للنمو الاقتصادي الوطني؛ فإن إضفاء الطابع الرسمي على الشركات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية أمر بالغ الأهمية لزيادة الإنتاجية وخلق وظائف أفضل، ودعم النمو الشامل. نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD العديد من الوثائق والمبادئ التوجيهية الغنية بأفضل الممارسات، مثل مبادئ أفضل الممارسات لتنفيذ اللوائح التنظيمية وعمليات التفتيش (OECD، 2014)، ومجموعة أدوات التنفيذ الرقابي والتفتيش لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD، 2018)، وإضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان): الرؤية السياسية (OECD، 2020). التوصية العامة هي عدم اتخاذ تدابير صارمة بشكل مفرط لتثبيط الشركات الصغيرة والمتوسطة SMES. ويوصى على وجه التحديد، بآليات التنفيذ واستكمالها بإصلاحات أخرى مثل تسهيل إضفاء الطابع الرسمي. وبما أن الدولة هي أكبر مشتر للسلع والخدمات، ينبغي للحكومات استخدام المشتريات العامة إما لمعاينة الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية أو تحفيزها ودعمها والترويج لها. إن تقليص وقت وتكلفة التسجيل وتقليل الأعباء الإدارية من شأنه أن يشجع على إضفاء الطابع الرسمي. والتسجيل السريع والسهل من شأنه أن يقلل من تكلفة إضفاء الطابع الرسمي. تبسيط تسجيل الأعمال وجعله أرخص أو مجاناً سيكون أمراً جذاباً للشركات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية. إن تخفيف العبء على الأعمال التجارية الرسمية، والحصول على التمويل، وخدمات تطوير الأعمال، والمشتريات العامة؛ ستكون من مكونات الآليات القائمة على الحوافز.

توصية السياسة الثانية: اعتماد تعريف موحد للشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد أهداف القوانين واللوائح المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضوح.

الأساس المنطقي: لا بد من اعتماد تعريف موحد للشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل الوضوح وإمكانية المقارنة، قبل اتخاذ الخطوات لتحسين تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. قد يختلف هذا التعريف من بلد إلى آخر، ورغم ذلك، من المفيد اعتماد معيار دولي (إن أمكن) لأغراض المقارنة. يحتاج أي نوع من التدخل السياسي إلى أساس قانوني ليكون شرعياً. قد يتغير نوع القوانين واللوائح تبعاً للبنية الدستورية واحتياجات كل بلد، لكن الفرضية الرئيسية هي نفسها عندما يتعلق الأمر بتدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة: تعزيز سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل شامل من خلال وضع المبادئ الأساسية والسياسات الأساسية والقضايا الأساسية الأخرى المتعلقة بسياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوضيح مسؤوليات الدولة والمؤسسات العامة المحلية، من أجل المساهمة في التنمية السليمة للاقتصاد الوطني، واندماجه في الاقتصاد العالمي وتحسين نوعية حياة الناس.

توصية السياسة الثالثة: جعل تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة جزءاً من وثائق السياسات الوطنية من خلال تطوير استراتيجية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد الاستراتيجية في وثيقة ملزمة متعددة السنوات، ووضع سياسات تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق أطر سياسات أوسع.

الأساس المنطقي: وتدويل الأعمال التجارية، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كما نوقش التقرير، له آثار بعيدة المدى على التنمية، مثل النمو الاقتصادي الأعلى قيمة، وفرص العمل الأفضل، والحد من الفقر، وزيادة الرخاء. وبالتالي، هو مرشح جيد ليصبح جزءاً من جدول أعمال سياسة الحكومة المركزية. وينبغي أن تشمل استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي يشار إليها أحياناً باسم إطار السياسات، مختلف جوانب تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية، وتشجيع تنظيم المشاريع، وتوفير الدعم المالي، وبناء ثقافة الابتكار، والتجارة الإلكترونية، وتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن أن يوفر وضع الاستراتيجية في وثيقة ملزمة متعددة السنوات وضوحاً لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن المسار المقصود، ويتضمن أهدافاً ملموسة وأدواتٍ سياسية مناسبة في مجموعة متنوعة من مجالات سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن الضروري وضع سياسات تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق أطر السياسات الأوسع نطاقاً بما في ذلك السياسات الصناعية أو الابتكارية أو المحلية. وينبغي أن تعكس جميع هذه الأطر أولويات جدول أعمال التنمية الوطنية، أو تفضيل نهج التدويل على نطاق الاقتصاد، أو التقسيم المؤسسي للمسؤوليات بين المستوى المركزي والمستوى الحكومي الآخر.

توصية السياسة الرابعة: دعم الإطار المؤسسي بالوسائل المالية اللازمة والضمانات الحكومية لتسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل أثناء انتقالها إلى الأسواق الدولية.

الأساس المنطقي: ويمثل الحصول على التمويل دائما مشكلة رئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، سواء كانت تعمل محلياً أو دولياً. يعد دخول السوق الدولية خطوة كبيرة للأعمال التجارية الصغيرة. وتستغرق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بعض الوقت لبناء علاقات موثوقة في بلدان أخرى. ومن الأصبعب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تتلقى مدفوعات مقابل التصدير في غضون فترة زمنية قصيرة. وقد تعتبر المؤسسات المالية في البلد أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم محفوفة بالمخاطر، وتفضل عدم إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا الصدد، فإن دعم التمويل التجاري والضمانات التي تقدمها الحكومة هي أهم أدوات التدويل. ومن أجل تيسير حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل أثناء انتقالها إلى الأسواق الدولية، فإن المؤسسات الحكومية مثل مصرف Exim Bank أو مصرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم SME Bank، مرشحة بطبيعتها لتوفير التمويل التجاري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. إن لم تكن هذه المؤسسات متوفرة في البلد، فإن البنك المركزي سيفوض هذه المهمة إلى مؤسسة خاصة. ومن شأن الحملات الدعائية التي تقوم بها المؤسسات العامة أو المصارف المحلية أن تطلع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على إمكانية الحصول على التمويل التجاري. وتتردد المصارف في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب تكلفة معالجة القروض وخطر التخلف عن السداد. ويمكن التغلب على هذه الحواجز من خلال تقديم ضمان. وعند القيام بذلك، ينبغي للحكومة أن تستعين بموظفين خبراء ذوي خبرة ومعرفة بالمعاملات الائتمانية. ليست كل طلبات الضمان مناسبة، ويجب على الوكالة إجراء فحص ائتماني. كما أنها تحتاج إلى تطوير نظم فعالة لمعالجة ضمان القروض في المصارف بشكل مثمر. يختلف معدل الضمان اختلافاً كبيراً من برنامج إلى آخر، ويمكن أن يبدى تفاوتاً من معدل 50 في المائة إلى أكثر من 90 في المائة. يشكل معدل الضمان المرتفع خطراً أخلاقياً من خلال تقليل العناية الواجبة والمخاطر لدى المقرض. كما يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بالاستمرار في الاعتماد على الضمان والشركات غير المرعبة لمواصلة البقاء على قيد الحياة وتصبح شركات زومبي. ينبغي النظر في طلبات الحصول على ضمانات على أساس أسسها الموضوعية وعدم إخضاعها لمحسوبية الأفراد أو الشركات ذات الصلة السياسية. فالضمانات الصادرة على أساس الأفضليات السياسية تزيد من معدل التخلف عن السداد وحجم الإعانات العامة. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى أن المقترضين المحتملين الذين يستحقون أكثر يتم تسعيرهم خارج السوق (بنك التنمية الآسيوي، 2015).

توصية السياسة الخامسة: تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث قدرتها وإمكاناتها للتدويل وإشراكها في برامج مساعدة التصدير بناء على نتائج نظام الفرز.

الأساس المنطقي: في بلدان كثيرة، هناك عدد من المؤسسات المسؤولة عن نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها وتصديرها. عندما نأخذ بالاعتبار أنه يجب على كل مؤسسة مراجعة الطلبات المقدمة لبرنامجها، هناك حاجة إلى عدد كبير من القوى العاملة. ولتحسين استخدام الموارد وخفض التكاليف، ينبغي للمؤسسات الرئيسية المسؤولة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تقوم بفرزها، وإتاحة النتائج لأصحاب المصلحة الآخرين. ستتطلب برامج التمويل المنشأة حديثاً أن تحصل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تصنيف مرجعي كمعيار للأهلية استناداً إلى طبيعة البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسة الرئيسية التي تجري التسجيل ستوجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى برامج مختلفة بناء على احتياجاتها. من شأن النظم الإلزامية أن تثني المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن التقدم بطلب أو العمل بشكل رسمي. لذلك، يجب أن يكون النظام طوعياً. سنشارك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في النظام إذا كان هناك حافز للتقدم بطلب للحصول على برامج تمويل، من خلال معايير محددة مسبقاً مثلاً. لتحقيق أقصى استفادة من نظام التصنيف، شارك النتائج مع أصحاب المصلحة الآخرين. في كل مرة يقومون فيها بتصميم برنامج جديد، سيطلبون من المتقدمين الحصول على نتيجة الدرجات. بمجرد جمع التطبيقات، سيستخدمون نتائج الفرز للقائمة المختصرة.

توصية السياسة الأولى: دعم الموارد الإدارية والبشرية للشركات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع متطلبات التدويل الناجح.

الأساس المنطقي: يتوقف تدفق العمال المتعلمين تعليماً جيداً وذوي الخبرة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تطوير منظمات تدريب قوية وشبكات تدريب وطنية (بنك التنمية الآسيوي، 2015). يدخل الخريجون سوق العمل بحثاً عن عمل في كل من الشركات الصغيرة والكبيرة. ويحتاج هؤلاء العمال الجدد إلى تدريب موجه نحو المشاركة في الأسواق العالمية (دورات اللغة، مثلاً)، خاصة إذا كانت الشركات التي توظفهم هي شركات صغيرة ومتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدرجة العالية التي تصبح فيها المهارات قديمة تجعل من الصعب على العمال الأكبر سناً العثور على وظائف، في حين تتطلب الشيخوخة الديمغرافية قابلية أفضل للتوظيف وظروف عمل أفضل للعمال الأكبر سناً. من المتوقع أن تؤدي الأتمتة والرقمنة إلى زيادة تقليل الطلب على المهام ذات الياقات الزرقاء والمهام المتكررة، وزيادة الطلب على المهارات الاجتماعية ومهارات حل المشكلات لضمان التكامل بين الآلات والعمال (OECD، 2018). لذلك، فإن تحسين التعلم مدى الحياة أمر ضروري. ومع ذلك، هناك نقص في الوعي. علاوة على ذلك، من المعروف جيداً أن التدريب أثناء العمل مكلف بشكل خاص بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. هناك قوة عاملة أصغر وموارد أقل. معدلات الاحتفاظ ضئيلة، وخطر السرقة من قبل شركات أخرى أكبر. ولتوفير القيادة والموارد البشرية للشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة،

يجب على الحكومات تطوير ودعم جميع مستويات التعليم من المدرسة الابتدائية إلى التعليم العالي والتدريب المهني، وتوفير المؤهلين تأهيلاً عالياً. لضمان حصول الطلاب على تعليم عالي الجودة، يجب على الحكومة تنفيذ نظام الشهادات المؤسسية لضمان توفير برنامج تدريبي مناسب من خلال التدريس عالي الجودة. يجب أن يوفر نظام التدريب، مهارات القطاعات الرئيسية، ويعمل على توقع المهارات اللازمة للقطاعات الجديدة والناشئة. العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة تنتج للشركات الكبيرة وبعضها تصدر مباشرة. لذلك، تحتاج إلى عمال أكفاء لملء مواقعهم. وينبغي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نفسها، وكذلك لمقدمي التدريب من القطاعين العام والخاص؛ أن يفكروا في فرص التدريب القابلة للتكيف. على سبيل المثال، يمكن تقديم التدريب على أساس الدوام الجزئي خلال الأوقات البطيئة من الأسبوع أو الشهر. يمكن تقديم دورات اللغة أو التواصل لتحسين العلاقات مع الشركاء الأجانب. الطريقة التقليدية لتوفير التدريب هي إرسال العمال إلى برامج التدريب. ومع ذلك، هناك خيار آخر هو جلب المدربين إلى الشركة، وبذلك يمكن توفير الوقت، ويمكن تركيز التدريب على المهام المحددة للشركة الفردية. تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة في الغالب غير مطلعة على برامج التدريب الممولة من الدولة، مثل دعم التعليم المدرسي أو القسائم أو منح التكلفة الجزئية. ينبغي للوكالات العامة أن توفر التوعية اللازمة لضمان معرفة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بهذه البرامج.

توصية السياسة الأولى: توفير آليات إرشادية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحسين منتجاتها وفقاً للمعايير والشهادات المطلوبة الخاصة بالسوق والمنتج.

الأساس المنطقي: تحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى فهم المعايير المطلوبة لمنتجاتها في البلدان المستهدفة. لإثبات معايير المنتجات، يلزم إصدار شهادات للعديد من السلع. تلبية متطلبات البلدان المستهدفة للمعايير والشهادات أمر مكلف ويستغرق وقتاً طويلاً بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وستدعم الحكومة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال توفير المعلومات اللازمة من خلال بوابة إلكترونية جيدة التصميم. هناك العديد من الأمثلة التي يمكن استخدامها. وعندما تكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم جاهزة للتصدير، فإنها تواجه متطلبات توحيد المعايير وإصدار الشهادات. ومن الصعب عليهم فهم هذه الإجراءات. وسوف يستفيدون كثيراً من الدعم الحكومي شبه الرسمي. وهناك مؤسسات دولية تقدم خدمات استشارية لمتطلبات توحيد المعايير وإصدار شهادات التصدير في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتعين على الحكومات أن تحيل مشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى هذه المؤسسات للحصول على المشورة. الكومسيك هي مجتمع كبير من الحكومات التي لديها خبرة في تصدير سلع معينة. ولذلك، فإن المجتمع المحلي سيتعاون في مجال توحيد المعايير وإصدار الشهادات لزيادة صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة.

توصية السياسة الأولى: دعم العلامة التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء علامة تجارية وطنية، وإدراج منتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة في العلامة التجارية الوطنية.

الأساس المنطقي: العلامة التجارية هي تحديد اسم وصورة فريدين لمنتج أو خدمة في أذهان المستهلكين وربط العميل بالموارد. يوضح ندلاين (2004) أن سمعة العلامة التجارية لها تأثير على الشراء. يعتبر التمايز عن المنافسين أحد أهم فوائد العلامة التجارية. يعد اختراق الأسواق الدولية عملية صعبة تساعد على شهرة المنتجات والخدمات في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى تبنيها بشكل أسرع. ومن الصعب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تنشئ علاماتها التجارية الخاصة. بدلاً من ذلك، يمكن للحكومات إنشاء علامة تجارية وطنية، وتجميع الشركات الصغيرة والمتوسطة تحت العلامة التجارية الوطنية. وينبغي تجميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تحت العلامة التجارية الوطنية استناداً إلى قائمة من المعايير. وينبغي للحكومات أن تروج للعلامة التجارية الوطنية في جميع أنحاء العالم.

توصية السياسة الأولى: إجراء تحليل تأثير البرامج المنفذة بانتظام ومشاركتها بشفافية مع الجمهور.

الأساس المنطقي: يعد تقييم تأثير برامج التمويل أمراً مهماً للغاية لتخصيص الموارد بشكل أفضل. فهي تساعد الحكومة على تصميم برامج أفضل في كل عام، وتتلقى الشركات الصغيرة والمتوسطة خدمات أفضل من الحكومة عندما يتم تحسين البرامج بناءً على نتائج تقييم الأثر. التقييم المنتظم ضروري لزيادة تحسين البرامج. التقييم المستمر للبرامج يسمح للحكومة بتحديد نقاط الضعف في البرنامج. إن لم يحقق البرنامج أهدافه على مدى فترة، ويجب على صناعات السياسات إعادة تصميم البرنامج إن لم يحقق أهدافه في الفترة المحددة. تقييم الأثر يمكن صناعات السياسات باتخاذ قرارات بشأن البرامج. ومع ذلك، ولأسباب تتعلق بالمساءلة، يجب أيضاً نشرها بانتظام للجمهور.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك للمشاريع كل عام. ويفضل تمويل مشاريع الكومسيك، يمكن للبلدان الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تمويلها الكومسيك. وفيما يتعلق بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان الأعضاء أن تستفيد من تمويل مشاريع الكومسيك، ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك أن يدعم تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. قد تشمل هذه المشاريع برامج تدريبية، وزيارات دراسية، وورشات عمل، وتنظيم ندوات، وتبادل خبرات بين النظراء، وتقييمات الاحتياجات، وإنتاج مواد / وثائق ترويجية.